السياسة الأمريكية تجاه القدس في ضوء الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ عام 1948: دراسة تاريخية تحليلية

م.د. ياسمين محي عبد الرحيم
رئاسة الجامعة العراقية

الكلمات المفتاحية: القدس، السياسة الأمريكية، الاحتلال الإسرائيلي

الملخص:

يتناول هذا البحث السياسة الأمريكية تجاه القدس في ضوء الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ عام 1948، من خلال دراسة تاريخية تحليلية لتطور المواقف الأمريكية من الوضع السياسي والقانوني للمدينة. وينطلق البحث من مرحلة السيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية بعد حرب 1948، مرورًا بالموقف الأمريكي من فكرة تدويل القدس ورفض الاعتراف الرسمي بها عاصمة لإسرائيل، ثم ينتقل إلى مرحلة ما بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967، وما رافقها من تحولات في الخطاب والممارسة الأمريكية تجاه المدينة.

ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة الموقف الأمريكي من القدس عبر المراحل التاريخية المختلفة، وبيان أثر التحالف الاستراتيجي الأمريكي–الإسرائيلي في تشكيل هذا الموقف، فضلًا عن دراسة انعكاسات قانون سفارة القدس لعام 1995، وقرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل عام 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها عام 2018، على مستقبل القضية الفلسطينية ومسار التسوية السياسية.

وقد توصل البحث إلى أن السياسة الأمريكية تجاه القدس لم تكن سياسة حيادية، بل اتسمت بانحياز تدريجي لصالح الموقف الإسرائيلي، بدأ بالتحفظ القانوني والغموض الدبلوماسي، ثم تطور إلى دعم سياسي وتشريعي واضح، وانتهى بالاعتراف الرسمي بالقدس عاصمة لإسرائيل. كما أظهر البحث أن هذا التحول لم يغيّر الوضع القانوني الدولي للقدس، لكنه أسهم في إضعاف فرص التسوية العادلة، وتعزيز سياسة فرض الأمر الواقع في المدينة، وتقليص فاعلية الدور الأمريكي بوصفه وسيطًا في الصراع العربي–الإسرائيلي.

أولاً: المقدمة

تُعدّ مدينة القدس من أهم القضايا السياسية والدينية في الصراع العربي-الإسرائيلي، لما تمثله من مكانة دينية وتاريخية وحضارية في الوعي العربي والإسلامي، فضلًا عن كونها جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد احتلت قضية القدس موقعًا محوريًا في القضية الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين، إذ ارتبطت بمشروع السيطرة الصهيونية على فلسطين وما رافقه من صراع سياسي وعسكري ودبلوماسي امتد لعقود طويلة.

ومنذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 نتيجة الحرب التي أدت إلى احتلال أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية، أصبحت القدس محورًا أساسيًا في الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث سعت إسرائيل إلى تكريس سيطرتها على المدينة وتغيير واقعها السياسي والديمغرافي، في حين تمسّك الشعب الفلسطيني والعالم العربي والإسلامي بهويتها العربية والإسلامية ورفضوا محاولات تهويدها أو تغيير وضعها القانوني والتاريخي.

وفي هذا السياق برز الدور الأمريكي بوصفه أحد أهم العوامل المؤثرة في مسار القضية الفلسطينية عمومًا وقضية القدس خصوصًا، إذ لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا رئيسًا في دعم إسرائيل سياسيًا ودبلوماسيًا، سواء من خلال مواقفها في المحافل الدولية أو عبر سياساتها في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة أعلنت في العديد من المراحل أن وضع القدس النهائي يجب أن يُحدد عبر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن السياسة الأمريكية اتسمت في كثير من الأحيان بالانحياز الواضح للموقف الإسرائيلي.

وقد تجلّى هذا الانحياز في عدد من المواقف والقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة عبر مراحل مختلفة، ومن أبرزها إقرار الكونغرس الأمريكي قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 1995، وهو القانون الذي مثّل خطوة سياسية مهمة باتجاه الاعتراف بالمدينة عاصمة لإسرائيل، رغم تأجيل تنفيذ القرار لسنوات طويلة. وقد بلغت هذه السياسة ذروتها في عام 2017 عندما أعلنت الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقلت سفارتها إليها، وهو القرار الذي قوبل برفض واسع على المستويين العربي والدولي، باعتباره انتهاكًا لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بوضع المدينة.

وانطلاقًا من ذلك تبرز أهمية دراسة تطور السياسة الأمريكية تجاه القدس منذ عام 1948، بهدف تحليل طبيعة هذه السياسة والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك الكشف عن مدى تأثيرها في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي ومستقبل القضية الفلسطينية، خاصة في ظل التحولات السياسية التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم طبيعة تطور الموقف الأمريكي تجاه مدينة القدس منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948، وما رافق ذلك من تحولات في السياسة الأمريكية المرتبطة بالصراع العربي-الإسرائيلي. فقد شهد الموقف الأمريكي تجاه القدس مراحل متعددة اتسمت أحيانًا بالحذر الدبلوماسي في التعامل مع قضية المدينة، وأحيانًا أخرى بالانحياز الواضح للمواقف الإسرائيلية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مسار القضية الفلسطينية وعلى مواقف المجتمع الدولي من الوضع القانوني والسياسي للقدس.

ومن هنا تنبع الإشكالية الرئيسة للبحث في محاولة تفسير طبيعة هذا الموقف الأمريكي، وما إذا كانت السياسة الأمريكية تجاه القدس قد شهدت تحولًا استراتيجيًا حقيقيًا في توجهاتها وأهدافها، أم أنها في جوهرها تمثل استمرارًا لسياسة تقليدية قائمة على دعم إسرائيل وتعزيز سياساتها في المدينة، مع اختلاف الأساليب الدبلوماسية المستخدمة في التعبير عن هذا الدعم ضمن إطار السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ثالثاً: أسئلة البحث

ينطلق البحث من مجموعة من التساؤلات الرئيسة التي يسعى إلى الإجابة عنها، ومن أبرزها:

1. ما طبيعة الموقف الأمريكي من قضية القدس منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948؟
2. ما العوامل السياسية والاستراتيجية التي أسهمت في تشكيل وتطور السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس؟
3. كيف تطور الموقف الأمريكي من قضية القدس عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة؟
4. ما انعكاسات السياسة الأمريكية تجاه القدس على مسار الصراع العربي-الإسرائيلي وعلى حقوق الشعب الفلسطيني؟
5. ما الدلالات السياسية والقانونية للاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل في ضوء قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية؟

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس اتسمت تاريخيًا بدرجة كبيرة من الانحياز للمصالح الإسرائيلية، وذلك في إطار التحالف الاستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، رغم تبني الخطاب الدبلوماسي الأمريكي في كثير من الأحيان مواقف تدعو إلى تسوية سياسية لقضية القدس من خلال المفاوضات.

إلا أن التحولات التي شهدتها السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة تشير إلى انتقال تدريجي من سياسة تقوم على الغموض الدبلوماسي أو الحياد النسبي في مسألة القدس إلى موقف أكثر وضوحًا في دعم المواقف الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة، وهو ما تجسد في قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، الأمر الذي يعكس تغيرًا مهمًا في طبيعة الدور الأمريكي في الصراع العربي-الإسرائيلي وانعكاساته على مستقبل القضية الفلسطينية.

خامساً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في عدد من الجوانب العلمية والسياسية، ومن أبرزها:

1. **الأهمية السياسية** :إبراز الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على مسار قضية القدس ضمن إطار الصراع العربي-الإسرائيلي، وتحليل مدى تأثير سياساتها في تكريس الواقع السياسي الذي تحاول إسرائيل فرضه في مدينة القدس المحتلة.
2. **الأهمية العلمية** :الإسهام في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ولا سيما في ما يتعلق بقضية القدس باعتبارها إحدى القضايا المركزية في القضية الفلسطينية.
3. **الأهمية التحليلية** :تقديم تحليل علمي للتحولات التي طرأت على الموقف الأمريكي من قضية القدس، والكشف عن العوامل السياسية والاستراتيجية التي أسهمت في تشكيل هذه التحولات.
4. **الأهمية المعاصرة** :تسليط الضوء على دلالات القرارات الأمريكية الحديثة المتعلقة بالقدس، وبيان انعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية وعلى مسار التسوية السياسية في المنطقة.

سادساً: حدود البحث

تتحدد حدود البحث في ثلاثة مستويات رئيسة. فمن الناحية الزمانية، يبدأ البحث من عام 1948، لأنه يمثل نقطة التحول الأساسية في وضع القدس بعد حرب 1948 وسيطرة إسرائيل على القدس الغربية، وما رافق ذلك من بداية تشكل الموقف الأمريكي من الوضع السياسي والقانوني للمدينة. ويمتد البحث زمنيًا حتى مرحلة ما بعد قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل عام 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها عام 2018، مع الإشارة إلى موقف إدارة بايدن اللاحق من استمرار السفارة الأمريكية في القدس وعدم التراجع العملي عن القرار السابق.

أما من الناحية المكانية، فينحصر البحث في مدينة القدس بوصفها محورًا للصراع العربي–الإسرائيلي، مع التركيز على القدس الغربية بعد عام 1948، والقدس الشرقية بعد احتلالها عام 1967، وذلك في إطار ارتباط المدينة بالقضية الفلسطينية وبالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل.

ومن الناحية الموضوعية، يقتصر البحث على تحليل السياسة الأمريكية تجاه القدس من حيث المواقف السياسية والدبلوماسية والقانونية، ولا يتناول الجوانب الدينية أو العمرانية أو الاجتماعية للمدينة إلا بالقدر الذي يخدم فهم الموقف الأمريكي وتطوره التاريخي. كما يركز البحث على أثر الدعم الأمريكي لإسرائيل في تشكيل الموقف من القدس، وعلى انعكاسات ذلك في مسار التسوية السياسية وحقوق الشعب الفلسطيني.

المبحث الأول: الموقف الأمريكي من القدس 1948–1967

تمثل المرحلة الممتدة بين عامي 1948 و1967 الأساس التاريخي الأول لفهم السياسة الأمريكية تجاه القدس، إذ شهدت هذه المرحلة نشوء الكيان الإسرائيلي، وسيطرته على الجزء الغربي من المدينة بعد حرب 1948، وبقاء القدس الشرقية خارج السيطرة الإسرائيلية حتى حرب حزيران/يونيو 1967. ومن ثم فإن دراسة الموقف الأمريكي من القدس لا يمكن أن تبدأ من عام 1967 فقط، لأن الموقف الأمريكي من تدويل القدس، ومن الاعتراف بإسرائيل، ومن نقل المؤسسات الإسرائيلية إلى القدس الغربية، بدأ يتشكل منذ أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات.

وقد اتسم الموقف الأمريكي في هذه المرحلة بازدواجية واضحة؛ فمن جهة اعترفت الولايات المتحدة بإسرائيل سياسيًا، ومن جهة أخرى لم تعترف بسيادتها على القدس أو باتخاذها عاصمة لها، محافظةً في خطابها الرسمي على فكرة أن الوضع النهائي للمدينة يجب أن يُحسم وفق تسوية دولية أو سياسية لاحقة. غير أن هذا التحفظ القانوني لم يتحول إلى ضغط عملي فعّال يمنع إسرائيل من تكريس سيطرتها على القدس الغربية أو من نقل بعض مؤسساتها إليها، وهو ما أسّس مبكرًا لنمط متكرر في السياسة الأمريكية يقوم على الجمع بين التحفظ الدبلوماسي والقبول العملي بالأمر الواقع.

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث الوضع السياسي والقانوني للقدس بعد قرار التقسيم وحرب 1948، ثم يوضح موقف الولايات المتحدة من القدس الغربية وفكرة التدويل ونقل المؤسسات الإسرائيلية إليها حتى عشية احتلال القدس الشرقية عام 1967.. [1]

المطلب الأول: الوضع السياسي والقانوني للقدس بعد قرار التقسيم وحرب 1948

مثّل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 نقطة مهمة في تحديد الوضع الدولي لمدينة القدس، إذ لم يمنح القرار السيادة على المدينة لأي من الطرفين العربي أو اليهودي، بل نصّ على إخضاع القدس لنظام دولي خاص تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد دلّ ذلك على أن المجتمع الدولي، رغم قبوله بمشروع التقسيم، لم يتعامل مع القدس بوصفها جزءًا خاضعًا للسيادة الإسرائيلية، وإنما بوصفها مدينة ذات وضع خاص يرتبط بحساسيتها الدينية والسياسية والتاريخية.

غير أن حرب عام 1948 أدت إلى تغيير الواقع الميداني في المدينة، إذ سيطرت إسرائيل على الجزء الغربي من القدس، في حين بقي الجزء الشرقي، بما فيه البلدة القديمة والمقدسات الإسلامية والمسيحية، خارج السيطرة الإسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى انقسام فعلي للمدينة، لكنه لم يؤدِّ إلى اعتراف دولي بسيادة إسرائيل على القدس الغربية، لأن السيطرة العسكرية الناتجة عن الحرب لا تكفي، من الناحية القانونية، لإنشاء حق سيادي مشروع.[2]

وقد أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد الموقف الدولي من القدس في قرارها رقم 303 الصادر في 9 كانون الأول/ديسمبر 1949، عندما شددت على فكرة النظام الدولي الخاص للمدينة. وهذا يعني أن المجتمع الدولي لم يعتبر نتائج حرب 1948 أساسًا قانونيًا نهائيًا لحسم وضع القدس، بل ظل ينظر إلى المدينة باعتبارها قضية دولية لم تُحسم بعد.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الوضع السياسي والقانوني للقدس بين عامي 1948 و1967 اتسم بازدواجية واضحة؛ فمن الناحية الواقعية أصبحت القدس مقسمة بين جزء غربي خاضع للسيطرة الإسرائيلية وجزء شرقي خاضع للإدارة الأردنية، أما من الناحية القانونية الدولية فلم يجرِ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولم تُلغَ فكرة الوضع الخاص للمدينة. وقد شكّل هذا التناقض بين الواقع الميداني والموقف القانوني الدولي الإطار الذي تحركت ضمنه السياسة الأمريكية في تلك المرحلة.

ومع دخول القوات البريطانية إلى القدس سنة 1917، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المدينة ارتبطت بمشروع استعماري أوسع، اتخذ من وعد بلفور الصادر في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917، ثم من صك الانتداب البريطاني على فلسطين الصادر في 24 تموز/يوليو 1922، أساسًا سياسيًا وقانونيًا لتمكين الحركة الصهيونية من التغلغل في فلسطين. غير أن هذا الانتداب لم يُنشئ سيادة يهودية على القدس،[3] ولم يمنح المشروع الصهيوني حقًا قانونيًا في المدينة، وإنما وضع فلسطين، بما فيها القدس، تحت إدارة استعمارية بريطانية انحازت عمليًا إلى المشروع الصهيوني على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. لذلك فإن الوضع القانوني للقدس في هذه المرحلة يظل مرتبطًا بفلسطين الخاضعة للانتداب، لا بكيان يهودي ذي سيادة.[4]

وقد ساهم هذا الانحياز البريطاني في تغيير التوازنات الديمغرافية والسياسية تدريجيًا، لكنه لم يبدل الحقيقة القانونية الأساسية، وهي أن القدس بقيت مدينة فلسطينية واقعة في إقليم فلسطين. وفي هذا السياق كانت المدينة مسرحًا للمواجهة بين السكان الفلسطينيين الأصليين وبين المشروع الصهيوني الذي سعى إلى فرض سردية بديلة حول الملكية والسيادة والرمزية الدينية. وتكشف الكتابات الفلسطينية والعربية الحديثة أن استهداف القدس لم يكن طارئًا، بل

كان جزءًا من استراتيجية مبكرة للسيطرة على المجال الفلسطيني وإعادة صياغة هوية المكان بما يخدم الاستيطان الاستعماري.[5]

أما على المستوى الدولي، فقد برزت القدس بصورة خاصة عند مناقشة مستقبل فلسطين في الأمم المتحدة. ففي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (II) الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، [6] لم تُمنح القدس سيادة عربية أو يهودية، بل نُصّ على إخضاعها لنظام دولي خاص **Corpus Separatum**تحت إدارة الأمم المتحدة. وهذه المسألة بالغة الأهمية؛ لأنها تعني أن المجتمع الدولي، حتى ضمن مشروع التقسيم المجحف بحق الشعب الفلسطيني، لم يعترف بسيادة الكيان الصهيوني على القدس، بل اعتبرها مدينة ذات وضع خاص لا يجوز الاستيلاء عليها بالقوة أو حسم مصيرها من طرف واحد. ومن ثمّ فإن أي ادعاء إسرائيلي لاحق بشأن السيادة التاريخية على القدس يفتقد السند القانوني الدولي الأصلي.[7]

ثم جاءت حرب 1948 وما ترتب عليها من احتلال الجزء الغربي من القدس لتضع المدينة أمام واقع جديد، غير أن هذا الواقع لم ينسخ الأساس القانوني الدولي السابق. فالجمعية العامة أعادت في قرارها رقم 303 (IV) الصادر في 9 كانون الأول/ديسمبر 1949 [8] التأكيد على ضرورة وضع القدس تحت نظام دولي دائم، بما يعني أن تقسيم المدينة الناشئ عن الحرب لم يكن معترفًا به دوليًا بوصفه مصدرًا للسيادة. كما أن اتفاقية الهدنة العامة الأردنية-الإسرائيلية الموقعة في رودس في 3 نيسان/أبريل 1949 كرّست الانقسام الفعلي للمدينة، لكنها لم تمنح الاحتلال أي شرعية قانونية على الشطر الغربي. وبذلك ظلّ الأصل القانوني الدولي مؤكدًا أن القدس ليست عاصمة مشروعة للاحتلال، وأن السيطرة العسكرية لا تنشئ حقًا قانونيًا بالمدينة.[9]

المطلب الثاني: موقف الولايات المتحدة من القدس الغربية وفكرة التدويل ونقل المؤسسات الإسرائيلية إليها

اتسم الموقف الأمريكي من القدس بين عامي 1948 و1967 بقدر واضح من الازدواجية السياسية والقانونية. فقد اعترفت الولايات المتحدة بإسرائيل بعد إعلان قيامها عام 1948، غير أن هذا الاعتراف لم يتضمن اعترافًا بسيادتها على القدس أو بشرعية اتخاذها عاصمة لها. ويكشف ذلك أن واشنطن، منذ البداية، حاولت الفصل بين الاعتراف بإسرائيل ككيان سياسي وبين الاعتراف بالوضع الإسرائيلي في القدس، حفاظًا على الحد الأدنى من التوافق مع الموقف الدولي الذي كان لا يزال ينظر إلى المدينة بوصفها ذات وضع خاص.

وقد ظهر هذا الموقف بوضوح في تعامل الولايات المتحدة مع فكرة تدويل القدس. فعلى الرغم من أن واشنطن لم تعمل بصورة حاسمة على تنفيذ نظام التدويل الذي نصت عليه قرارات الأمم المتحدة، فإنها لم تتخلَّ عنه رسميًا في الخطاب الدبلوماسي المبكر. ولذلك بقي الموقف الأمريكي يقوم على أن وضع القدس النهائي لا يجوز أن يُحسم من طرف واحد، وأن المدينة تحتاج إلى تسوية خاصة تراعي أهميتها الدينية والسياسية. غير أن هذا الموقف ظل في حدود التصريحات والتحفظات القانونية، ولم يتحول إلى سياسة ضغط فعالة تمنع إسرائيل من تثبيت سيطرتها على القدس الغربية.[10]

وبعد حرب 1948، فرض الاحتلال سيطرته على الجزء الغربي من القدس، في حين بقي الجزء الشرقي، بما فيه البلدة القديمة والمقدسات الإسلامية والمسيحية، خارج هذه السيطرة حتى حزيران/يونيو 1967. وقد جاءت اتفاقية الهدنة الأردنية-الإسرائيلية في 3 نيسان/أبريل 1949 لتكرس واقع الانقسام الميداني للمدينة، لكن الولايات المتحدة، شأنها شأن عدد من الدول، لم تتعامل مع هذا الانقسام بوصفه اعترافًا قانونيًا بسيادة الاحتلال على القدس الغربية. بل استمر الخطاب الأمريكي الرسمي في الإشارة إلى الطابع الخاص للمدينة، وإلى أن وضعها النهائي لا يزال بحاجة إلى تسوية. غير أن هذا الموقف بقي في مستوى التصريحات، ولم يتحول إلى ضغط سياسي حقيقي يعيد الاعتبار للقرارات الدولية الخاصة بالقدس.[11]

وقد بدا هذا التناقض واضحًا بصورة أكبر عندما شرعت سلطات الاحتلال في نقل مؤسساتها الرسمية إلى القدس. فبعد إعلانها القدس مقرًا للحكومة في أواخر 1949، واصلت نقل الأجهزة والمؤسسات إليها، وصولًا إلى نقل وزارة الخارجية سنة 1953. واللافت أن الوثائق الرسمية الأمريكية في تلك الفترة تؤكد بوضوح أن واشنطن امتنعت عن الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، وشاركت مع دول أخرى في مطالبة الحكومة الإسرائيلية بعدم نقل وزارة الخارجية إلى المدينة، كما أكدت أنها لا تنوي نقل بعثتها الدبلوماسية إلى القدس. وهذه الوثائق تعكس أن الموقف الأمريكي الرسمي، على الأقل حتى أوائل الخمسينيات، لم يكن يمنح شرعية قانونية لإجراءات الاحتلال في المدينة، حتى وإن كان يتسامح معها عمليًا [12].

غير أن التحفظ القانوني الأمريكي لم يمنع التراخي السياسي أمام وقائع فرضها الاحتلال على الأرض. فالولايات المتحدة لم تستخدم ثقلها لإجبار الاحتلال على التراجع عن سياساته في القدس الغربية، ولم تدفع بجدية نحو تنفيذ التدويل الذي أقرته الأمم المتحدة. بل إن التقييمات الأمريكية الداخلية نفسها كانت تدرك أن كثيرًا من العرب ينظرون إلى واشنطن باعتبارها منحازة بسبب فشلها في الضغط من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. وبذلك تكرست، منذ وقت مبكر، معادلة أمريكية ستبقى مؤثرة لعقود: رفض قانوني نظري للحسم الإسرائيلي في القدس، يقابله قبول عملي متزايد بالأمر الواقع الذي يصنعه الاحتلال [13].

وفي الخمسينيات والستينيات تعمق البعد الاستراتيجي في العلاقة الأمريكية مع الاحتلال، في سياق الحرب الباردة وإعادة ترتيب النفوذ في الشرق الأوسط. وضمن هذا السياق لم تعد القدس تُقرأ في واشنطن بوصفها مسألة قانونية محضة، بل بوصفها ملفًا متشابكًا مع الصراع الإقليمي، والأمن الغربي، والتحالفات الداخلية في السياسة الأمريكية. ولهذا استمر الخطاب الأمريكي في الحديث عن خصوصية المدينة، بينما اتجهت الممارسة الفعلية إلى احتواء الشرعية الدولية لا إلى تفعيلها. وتظهر الأدبيات العربية التي تناولت سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن الولايات المتحدة، حتى قبل 1967، كانت تهيئ الأرضية لانتقال لاحق من الغموض الدبلوماسي إلى الانحياز الأكثر صراحة.[14]

ثم جاءت حرب حزيران/يونيو 1967 لتُنهي الانقسام القسري للمدينة عبر احتلال الشطر الشرقي من القدس. وبذلك دخلت القدس مرحلة جديدة أكثر خطورة، إذ انتقلت من حالة السيطرة الجزئية إلى السعي الإسرائيلي لفرض السيطرة الكاملة على المدينة واعتبارها موحدة تحت الاحتلال. وتبين مراجعة المواقف الأمريكية أن واشنطن، وإن كانت ما تزال تستند شكليًا إلى

قرارات الأمم المتحدة التي لا تعترف بشرعية الضم، فإنها لم تُترجم ذلك إلى سياسة ردع فعلي.[15]
وهنا تبدو سنة 1967 خاتمة منطقية لمرحلة 1948–1967: مرحلة تأسس فيها الموقف الأمريكي على ازدواجية بنيوية؛ فهو لا يمنح الاحتلال صكًّا قانونيًا صريحًا في القدس، لكنه في الوقت ذاته لا يواجه بجدية الخطوات التي تفضي إلى تكريس سيطرته على المدينة.[16]

المبحث الثاني: الموقف الأمريكي من القدس بعد احتلال القدس الشرقية 1967–1995

شكّل احتلال القدس الشرقية في حزيران/يونيو 1967 نقطة تحول أساسية في تطور السياسة الأمريكية تجاه القدس، إذ انتقلت المدينة من حالة الانقسام التي نشأت بعد حرب 1948 إلى مرحلة السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القدس الشرقية جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة وفق المرجعية الدولية، الأمر الذي جعل الموقف الأمريكي أمام اختبار جديد يتعلق بمدى التزامه بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وبقرارات الأمم المتحدة الرافضة للإجراءات الإسرائيلية الأحادية في المدينة.

وقد اتسم الموقف الأمريكي في هذه المرحلة باستمرار الازدواجية التي ظهرت منذ عام 1948؛ فالولايات المتحدة لم تعترف قانونيًا بضم القدس الشرقية أو بإخضاعها للسيادة الإسرائيلية، لكنها في الوقت نفسه لم تستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي بصورة حاسمة لمنع إسرائيل من توسيع حدود المدينة وفرض قوانينها وإدارتها عليها. وبهذا المعنى، بقي الموقف الأمريكي قائمًا على رفض لفظي أو تحفظ قانوني من جهة، وقبول عملي بتراكم الأمر الواقع من جهة أخرى. تُعدّ مرحلة ما بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967 من أكثر المراحل حساسية في تطور الموقف الأمريكي تجاه القدس، لأن هذه المرحلة كشفت بوضوح الطبيعة الحقيقية للدور الأمريكي في الصراع العربي-الإسرائيلي. فمنذ ذلك التاريخ لم تعد القدس، في الرؤية الأمريكية، مجرد مدينة خاضعة لوضع قانوني دولي خاص، ولا مجرد قضية مرتبطة بقرارات الشرعية الدولية، بل تحولت إلى ملف سياسي مركزي في إدارة الصراع، وإلى عنصر بالغ الأهمية في بنية التحالف الاستراتيجي الأمريكي مع الاحتلال الإسرائيلي. ومن هنا فإن دراسة الموقف الأمريكي تجاه القدس بعد 1967 تقتضي التمييز بين مستويين متداخلين: مستوى أول يتمثل في رد الفعل الأمريكي على احتلال القدس الشرقية والإجراءات الإسرائيلية اللاحقة الرامية إلى فرض الأمر الواقع، ومستوى ثان يتمثل في إدراج القدس داخل مسار التسوية السياسية منذ كامب ديفيد 1978 وحتى نهاية إدارة أوباما سنة 2016، حيث جرى التعامل مع المدينة باعتبارها قضية وضع نهائي قابلة للمساومة، لا باعتبارها أرضًا محتلة يجب إنهاء الاحتلال عنها فورًا. وقد ترتب على هذا التحول تقليص مركزية القانون الدولي في موضوع القدس، وإعطاء الأولوية المتزايدة للمنطق التفاوضي الأمريكي الذي أتاح للاحتلال الإسرائيلي استثمار الزمن السياسي في تكريس التهويد والاستيطان والسيطرة الديمغرافية والمؤسسية على المدينة المحتلة.[17]

المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه القدس بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967

شكّل احتلال القدس الشرقية في حزيران/يونيو 1967 بداية مرحلة جديدة في الموقف الأمريكي تجاه المدينة. فمن الناحية الشكلية، لم تعترف الولايات المتحدة مباشرة بشرعية ما أقدم عليه الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية، ولم تُقرّ قانونيًا بضمها أو إخضاعها للسيادة الإسرائيلية. غير أن هذا التحفظ القانوني لم يتحول إلى سياسة عملية رادعة. فقرار مجلس

الأمن رقم 242الصادر في 22تشرين الثاني/نوفمبر 1967 أكد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، [18] لكنه لم يذكر القدس صراحة، وهو ما منح الولايات المتحدة مساحة واسعة للتفسير السياسي والانتقائية في التطبيق. وقد استثمرت واشنطن هذا الغموض من أجل إبقاء الموقف الأمريكي في منطقة وسطى ظاهرها التمسك بالشرعية الدولية، وباطنها تجنب أي مواجهة حقيقية مع الاحتلال الإسرائيلي بشأن القدس. وبهذا المعنى فإن القرار 242، [19]على الرغم من أهميته القانونية، أصبح في السياسة الأمريكية أداة مرنة تسمح بتأجيل الحسم في القدس بدل حمايتها من التغيير القسري الذي فرضه الاحتلال عليها. [20]

ولم يكن هذا الغموض وليد الصدفة، بل ارتبط بطبيعة المقاربة الأمريكية العامة للصراع بعد 1967. فالولايات المتحدة كانت تدرك أن الاعتراف الصريح بضم القدس الشرقية سيضعها في مواجهة مباشرة مع القانون الدولي ومع الإجماع الدولي الذي كان ما يزال يرفض الإجراءات الإسرائيلية الأحادية. لكنها في الوقت نفسه لم تكن مستعدة لاستخدام ثقلها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي لوقف تلك الإجراءات أو إرغام الاحتلال على التراجع عنها. ولذلك تبنّت صيغة متكررة في خطابها الرسمي مؤداها أن القدس قضية معقدة وحساسة، وأن مصيرها النهائي يجب أن يُترك للمفاوضات. غير أن هذه الصيغة، التي ظهرت كأنها حياد دبلوماسي، أدت عمليًا إلى نزع القدس من إطارها القانوني بوصفها مدينة محتلة، وإعادة تقديمها بوصفها بندًا قابلًا للتفاوض والمساومة. وهنا بالتحديد بدأت تتشكل إحدى أخطر سمات السياسة الأمريكية: الفصل بين الرفض النظري للضم وبين التسامح العملي مع نتائجه على الأرض. [21]وفي السنوات التي أعقبت الاحتلال مباشرة، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تغيير الواقع المقدسي على نحو منهجي؛ فوسعت الحدود البلدية للمدينة، وفرضت القوانين والإدارة الإسرائيلية على الشطر الشرقي، وبدأت في إعادة بناء المجال السياسي والديمغرافي والعمراني بما يخدم مشروع الضم والتهويد. ومع أن الولايات المتحدة لم تمنح هذه الخطوات اعترافًا قانونيًا صريحًا، فإنها لم تتعامل معها بوصفها انتهاكات تستوجب الردع والعقاب. والواقع أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة في أواخر الستينيات والسبعينيات اكتفت غالبًا بإبداء القلق أو الاعتراض أو عدم القبول بالإجراءات الأحادية، وهي عبارات دبلوماسية لم يكن لها أثر عملي على سلوك الاحتلال. ومن ثمّ، فإن جوهر الموقف الأمريكي في هذه المرحلة لم يكن دعمًا قانونيًا مباشرًا للضم، بل دعمًا سياسيًا غير مباشر عبر منع تبلور رد دولي فعّال قادر على وقف مسار التهويد داخل القدس المحتلة [22]

وقد ظهر هذا الموقف الأمريكي في عدد من الأمثلة العملية. فعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 أكد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، فإن الولايات المتحدة لم تدفع باتجاه تطبيقه بصورة مباشرة على وضع القدس الشرقية، واكتفت بإبقاء قضية المدينة ضمن إطار التسوية السياسية اللاحقة. كما أن الموقف الأمريكي من الإجراءات الإسرائيلية في القدس بقي في الغالب موقفًا تحفظيًا لا ردعيًا، إذ لم يتحول الاعتراض الدبلوماسي إلى إجراءات ضغط ملزمة توقف التوسع الإسرائيلي في المدينة وتكرر هذا النمط بوضوح عند صدور القانون الأساسي الإسرائيلي بشأن القدس عام 1980، إذ أصدر مجلس الأمن القرار رقم 478 الذي رفض الإجراءات الإسرائيلية وعدّها باطلة، ودعا الدول إلى عدم الاعتراف بها. غير أن الولايات المتحدة لم تستخدم ثقلها السياسي لفرض احترام هذا القرار، بل اكتفت بالامتناع عن

التصويت، وهو ما كشف أن الاعتراض الأمريكي على ضم القدس لم يكن كافيًا لإنتاج موقف عملي رادع تجاه إسرائيل.

وتبرز خطورة هذا الموقف بصورة أوضح إذا ما نظرنا إلى طريقة التعاطي الأمريكي مع التشريعات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس. فقد سنّ الكنيست ما يسمى القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل في 30تموز/يوليو 1980، ونُشر في 5آب/أغسطس 1980، معلنًا أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل. وكان هذا التشريع يمثل في جوهره خطوة تشريعية لتكريس ضم المدينة وإضفاء غطاء دستوري داخلي على الاحتلال. [23] وردّ مجلس الأمن على ذلك بإصدار القرار رقم 478في 20آب/أغسطس 1980، الذي عدّ هذا القانون باطلًا وطالب الدول بعدم الاعتراف به وسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس. إلا أن الولايات المتحدة، بدلًا من استخدام نفوذها لفرض احترام القرار، امتنعت عن التصويت فقط، وهو ما كشف من جديد حدود الاعتراض الأمريكي؛ فهو اعتراض لا يرقى إلى مستوى الفعل السياسي المؤثر، بل يبقى ضمن حدود تسجيل الموقف من غير إحداث أثر رادع في سلوك الاحتلال. [24]

ومن الناحية التحليلية، يمكن القول إن السياسة الأمريكية تجاه القدس بعد عام 1967 قامت على ثلاث ركائز رئيسة:

الأول: التحفظ القانوني دون الاعتراف بالضم الإسرائيلي، إذ لم تعترف الولايات المتحدة رسميًا بشرعية ضم القدس الشرقية أو اعتبارها جزءًا من السيادة الإسرائيلية، لكنها أبقت هذا الموقف في حدود الخطاب الدبلوماسي العام.

الثاني: الامتناع عن ممارسة ضغط عملي مؤثر على إسرائيل، فقد اكتفت الإدارات الأمريكية غالبًا بإبداء القلق أو الاعتراض اللفظي على الإجراءات الإسرائيلية في القدس، من دون استخدام أدوات ضغط سياسية أو اقتصادية قادرة على وقف التوسع والتهويد.

الثالث: إحالة مستقبل القدس إلى المفاوضات النهائية، وهو ما أدى عمليًا إلى تأجيل الحسم القانوني والسياسي في وضع المدينة، ومنح إسرائيل وقتًا إضافيًا لتكريس الأمر الواقع داخل القدس المحتلة.

وبذلك لم تكن السياسة الأمريكية بعد عام 1967 حيادًا دبلوماسيًا حقيقيًا، بل كانت صيغة مركبة تجمع بين عدم الاعتراف القانوني بالضم، وعدم التصدي العملي لنتائجه. وقد أسهم هذا النهج في نقل قضية القدس من إطارها القانوني بوصفها أرضًا محتلة إلى إطار تفاوضي طويل الأمد، الأمر الذي أضعف فاعلية قرارات الشرعية الدولية وسمح بتراكم الوقائع الإسرائيلية في المدينة. [25]

ومن هنا يمكن فهم أن المرحلة الممتدة من 1967 حتى أواخر السبعينيات لم تكن مرحلة غموض عابر، بل مرحلة تأسيسية. ففيها وُضعت القاعدة التي ستبنى عليها السياسة الأمريكية اللاحقة تجاه القدس: رفض لفظي محدود للضم، مع قبول ضمني بتراكم نتائجه، وإصرار على إدراج المدينة في إطار تفاوضي طويل بدل تثبيت وضعها بوصفها أرضًا محتلة تخضع لقواعد الإزالة الفورية للاحتلال. وبذلك انتقلت واشنطن من دور الدولة المؤثرة في نزاع دولي إلى دور الراعي المنحاز لإعادة تعريف موضوع النزاع ذاته. وهذا ما سيتضح بصورة أكبر في مرحلة عملية التسوية السياسية التي بدأت منذ كامب ديفيد، حيث لم يعد الغموض الأمريكي مجرد موقف دبلوماسي،

بل تحول إلى هيكل تفاوضي كامل أعاد ترتيب قضية القدس بما يخدم المشروع الأمريكي-الإسرائيلي في المنطقة.[26]

المطلب الثاني: القدس في مسار التسوية السياسية من كامب ديفيد إلى اتفاق أوسلو

مع اتفاقيات كامب ديفيد التي انعقدت بين 5و17 أيلول/سبتمبر 1978 برعاية أمريكية مباشرة، دخلت القدس مرحلة جديدة في المقاربة الأمريكية. فلم تعد المدينة تُتناول أساسًا بصفتها موضوعًا لالتزامات قانونية دولية على الاحتلال، بل أُعيد إدراجها ضمن بنية التسوية السياسية التي احتكرت الولايات المتحدة رعايتها. وقد بدا هذا التحول، في مظهره الخارجي، مسعىً دبلوماسيًا لتأجيل القضايا المعقدة ريثما تتقدم العملية السلمية، لكنه في جوهره نقل القدس من مجال الحق إلى مجال التفاوض، ومن مجال الإلزام إلى مجال المساومة. وقد استفاد الاحتلال من هذه الصيغة إلى أبعد حد، لأن كل تأجيل للحسم في القدس كان يقابله توسع متزايد في الاستيطان والتهويد وإعادة تشكيل المجال المقدسي بما يجعل أي تسوية مستقبلية أكثر انحيازًا للأمر الواقع الذي صنعته إسرائيل.[27]

وفي الثمانينيات حافظت الإدارات الأمريكية على البنية نفسها. فإدارة كارتر، ثم إدارة ريغان، لم تتخلَّ عن الخطاب القائل إن القدس يجب أن تُبحث في إطار تسوية نهائية، لكنها لم تُرفق هذا الخطاب بأي سياسة حقيقية تكبح الاستيطان أو تمنع الاحتلال من تكريس ضمه للمدينة. وبعد صدور القانون الأساسي للقدس وقرار مجلس الأمن 478، لم تنشأ مراجعة أمريكية جذرية، بل استمر المسار نفسه: اعتراض لفظي، ثم إدارة للخلاف دون المساس بالبنية الأساسية للتحالف الأمريكي مع الاحتلال. وهكذا صار واضحًا أن الولايات المتحدة لا تريد حسمًا قانونيًا دوليًا في القدس، بل تريد إبقاء المدينة داخل إطار سياسي تديره هي، بما يضمن استمرار تفوقها الدبلوماسي في المنطقة واستمرار قدرتها على توظيف الملف الفلسطيني في حساباتها الأوسع.[28]

ثم جاء مؤتمر مدريد المنعقد في 30تشرين الأول/أكتوبر 1991 ليفتح مرحلة تفاوضية جديدة برعاية أمريكية-سوفيتية مشتركة، لكن بفاعلية أمريكية طاغية. وكان مؤتمر مدريد، ثم المسار التفاوضي الذي تلاه، إيذانًا بإعادة صياغة المسألة الفلسطينية كلها ضمن مقاربة أمريكية تقوم على المفاوضات الثنائية والمتعددة، لا على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وفي هذه البيئة التفاوضية أصبحت القدس تُطرح بوصفها عقدة تفاوضية لا بوصفها حقًا فلسطينيًا عربيًا ثابتًا في مدينة محتلة. ومن هنا لم يكن مدريد مجرد مؤتمر سياسي، بل كان نقطة انتقال مفصلية عززت فكرة أن الحل يمر عبر ما تقبله الولايات المتحدة وإسرائيل في التفاوض، لا عبر ما يفرضه القانون الدولي أو ما تقرره الأمم المتحدة.[29]

وتكرست هذه المقاربة بصورة أوضح مع اتفاق أوسلو الموقع في 13أيلول/سبتمبر 1993، حيث أُدرجت القدس رسميًا ضمن قضايا الوضع النهائي، إلى جانب الحدود واللاجئين والمستوطنات. وقد بدا هذا الإدراج، في حينه، كأنه يمنع الحسم الإسرائيلي الأحادي، لكنه عمليًا أدى إلى نتيجة معاكسة؛ إذ جرى تأجيل قضية القدس في الوقت الذي لم يتوقف فيه الاحتلال عن تغيير وقائعها على الأرض. فالزمن التفاوضي لم يكن زمنًا محايدًا، بل كان زمنًا تعمل فيه إسرائيل على تعميق قبضتها على المدينة، بينما تكتفي الولايات المتحدة بإدارة الجولات التفاوضية وضبط سقوفها. وبذلك تحولت القدس، تحت الرعاية الأمريكية، من قضية سيادة واحتلال إلى قضية

جدول أعمال تفاوضي، أي إلى ملف يمكن تأجيله واستنزافه حتى يصبح الواقع الاستيطاني نفسه جزءًا من شروط التسوية. (30)

وفي هذا السياق برز قانون سفارة القدس الأمريكي بوصفه أحد أكثر المؤشرات وضوحًا على انحياز المؤسسة السياسية الأمريكية للموقف الإسرائيلي. فقد أقرّ الكونغرس الأمريكي Jerusalem Embassy Act of 1995في 24تشرين الأول/أكتوبر 1995، وأصبح قانونًا نافذًا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، ونص على أن القدس يجب أن تُعترف بها عاصمة لإسرائيل وأن تُقام السفارة الأمريكية فيها في موعد لا يتجاوز 31 أيار/مايو 1999، مع إقرار آلية تعليق رئاسي كل ستة أشهر ابتداءً من 1تشرين الأول/أكتوبر 1998 إذا رأى الرئيس أن ذلك لازم لحماية الأمن القومي الأمريكي. (31) وهذه التفاصيل تبيّن أن الخلاف داخل النظام الأمريكي لم يكن حول المبدأ، بل حول التوقيت والتنفيذ. فالقانون نفسه أعطى الموقف الإسرائيلي شرعية تشريعية أمريكية صريحة، حتى وإن فضلت الإدارات المتعاقبة تأجيل التنفيذ العملي لاعتبارات تتعلق بإدارة العملية السياسية والمصالح الإقليمية. (32)

وقد استخدمت إدارات كلينتون ثم جورج بوش الابن ثم باراك أوباما سلطة التأجيل الدورية المنصوص عليها في القانون، لكن هذا لا يعني أنها تراجعت عن منطلقاته. فكلينتون، رغم تقديمه نفسه وسيطًا في مفاوضات الحل النهائي، لم يُلغِ القانون ولم يعترض على منطقه، بل تعامل معه كأداة مؤجلة التنفيذ. وكذلك فعل بوش الابن، الذي تحدث عن حل الدولتين لكنه أبقى القدس داخل إطار الوضع النهائي نفسه، من دون ضغط جدي يوقف الاستيطان أو يجمّد سياسات التهويد. أما أوباما، فعلى الرغم من لغته الأقل صدامية تجاه الاستيطان في بعض المراحل، فقد بقي ملتزمًا بالبنية التقليدية نفسها: لا اعتراف رسمي بضمّ القدس الشرقية، ولكن لا إعادة فعلية للقضية إلى مرجعيتها القانونية الأصلية، ولا تفكيك حقيقي للأساس التشريعي الأمريكي المنحاز إلى الرواية الإسرائيلية. (33)

بل إن مراجعة التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي منذ كامب ديفيد الثانية سنة 2000 وحتى خريطة الطريق وما تلاها تُظهر أن القدس كانت دائمًا في مركز المقاربة الأمريكية لا بوصفها مدينة محتلة، بل بوصفها موضوعًا للحلول الوسط والتبادلات والترتيبات الخاصة. وهذه النظرة الأمريكية لم تكن محايدة؛ لأنها افترضت منذ البداية شرعية بقاء الاحتلال طرفًا مهيمنًا على الأرض وعلى الوقائع، ثم طالبت الفلسطينيين بالتفاوض معه على ما بقي من حقوقهم. وفي هذا الإطار لم تكن الولايات المتحدة مجرد راعٍ للمفاوضات، بل كانت فاعلًا يعيد تعريف طبيعة القضية نفسها، ويحصرها في حدود الممكن أمريكيًا وإسرائيليًا، لا في حدود الحق الفلسطيني أو مقتضيات القانون الدولي.وعندما نصل إلى نهاية عهد أوباما، يتضح حجم التناقض الأمريكي بأوضح صورة. ففي 23كانون الأول/ديسمبر 2016 اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2334، (34) الذي أكد أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بما فيها القدس الشرقية، لا يملك أي شرعية قانونية ويشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وقد مرّ القرار بأغلبية 14صوتًا مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت. وقد فُسّر هذا الامتناع، آنذاك، على أنه تحوّل أمريكي، لكنه في الحقيقة لم يكن سوى موقف متأخر في نهاية الولاية، بعد عقود طويلة من إفساح المجال أمام الاحتلال لخلق الوقائع التي أدانها القرار نفسه. لذلك فإن 2334 لا يمكن

اعتباره انقلابًا على النهج الأمريكي، بل هو أقرب إلى تسجيل متأخر للاعتراض على انفلات المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، من دون مراجعة جذرية لأسس السياسة الأمريكية التي جعلت هذا الانفلات ممكنًا أصلًا.[35]

وعليه، فإن الإدارات الأمريكية بين 1978 و2016 اشتركت جميعًا في قاعدة مركزية واحدة :إبقاء القدس داخل إطار التفاوض المؤجل، وإخراجها من إطار الإلزام القانوني الدولي المباشر .وهذا النهج لم يكن مجرد خيار تقني في إدارة عملية السلام، بل كان خيارًا سياسيًا منحازًا سمح للاحتلال الإسرائيلي بتحويل الزمن التفاوضي إلى أداة للتهويد والتوسع وفرض الأمر الواقع. فكل جولة تفاوضية جديدة كانت تعني بالنسبة إلى الفلسطينيين مزيدًا من الوقت الضائع، بينما كانت تعني بالنسبة إلى الاحتلال مزيدًا من الأرض والمستوطنات والقوانين والوقائع الجديدة في القدس. ومن هنا فإن الولايات المتحدة لم تكن وسيطًا نزيهًا في قضية القدس، بل كانت أحد أهم الأطراف التي ساهمت في إعادة تشكيل الإطار السياسي الدولي للقضية بما ينسجم مع مصالحها وتحالفها الاستراتيجي مع الاحتلال الإسرائيلي.

المبحث الثالث: قانون سفارة القدس والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل 1995–2017 وما بعده

يمثل قانون سفارة القدس لعام 1995 نقطة تحول مهمة في تطور السياسة الأمريكية تجاه القدس، لأنه نقل الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي من مستوى الممارسة السياسية والدبلوماسية إلى مستوى التشريع الداخلي. فقد نص القانون على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعلى نقل السفارة الأمريكية إليها، مع منح الرئيس الأمريكي صلاحية تأجيل تنفيذ النقل كل ستة أشهر إذا رأى أن ذلك يخدم مصالح الأمن القومي الأمريكي. ومن ثم فإن القانون لم يكن مجرد إجراء رمزي، بل شكل أساسًا قانونيًا داخليًا مهّد لاحقًا للاعتراف الأمريكي الرسمي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقد كشفت المرحلة الممتدة بين عامي 1995 و2017 عن طبيعة التناقض في السياسة الأمريكية تجاه القدس؛ إذ استخدمت إدارات كلينتون، وبوش الابن، وأوباما سلطة التأجيل الرئاسي، فحافظت ظاهريًا على موقف دبلوماسي حذر تجاه المدينة، لكنها في الوقت نفسه أبقت القانون قائمًا ولم تعمل على إلغائه أو مراجعة مضمونه. وبذلك بقي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل مؤجلًا من حيث التنفيذ، لكنه حاضر من حيث البنية التشريعية والسياسية داخل النظام الأمريكي.[36]

المطلب الأول: قانون سفارة القدس لعام 1995 وسياسة التأجيل الرئاسي لنقل السفارة

شكّل قانون سفارة القدس لعام 1995 محطة مهمة في تطور السياسة الأمريكية تجاه القدس، لأنه عبّر عن انتقال الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي من مستوى الخطاب السياسي العام إلى مستوى التشريع الداخلي. فقد أقر الكونغرس الأمريكي هذا القانون في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1995، وأصبح نافذًا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، ونصّ على أن القدس يجب أن تُعترف بها عاصمة لإسرائيل، وأن تُنقل السفارة الأمريكية إليها.

غير أن القانون تضمن في الوقت ذاته آلية خاصة أتاحت للرئيس الأمريكي تأجيل تنفيذ نقل السفارة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، إذا رأى أن ذلك ضروري لحماية مصالح الأمن القومي

الأمريكي. وقد مثّلت هذه الفقرة أساسًا لسياسة التأجيل التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة قبل عام 2017، إذ سمحت للرؤساء الأمريكيين بالموازنة بين الضغط الداخلي المؤيد لإسرائيل وبين اعتبارات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط [37]

ومع ذلك، فإن صياغة الإعلان الأمريكي نفسه تكشف مقدار المراوغة التي لجأت إليها الإدارة الأمريكية. ففي الخطاب الذي ألقاه ترامب يوم 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، قال بوضوح إنه يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وفي الوقت نفسه أكد أن واشنطن لا تتخذ موقفًا من قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود المحددة للسيادة الإسرائيلية في القدس. وهذه الصيغة ليست تفصيلًا ثانويًا، بل هي لبّ الاستراتيجية الأمريكية في هذه المرحلة؛ إذ حاولت الإدارة أن تمنح الاحتلال مكسبًا سياديًا وسياسيًا بالغ الخطورة، مع الإبقاء على هامش قانوني يسمح لها بالادعاء أنها لم تحسم كل تفاصيل المدينة. لكن هذا الفصل بين القدس عاصمة وبين حدود السيادة لم يكن في الحقيقة إلا وسيلة لتقليل كلفة القرار، لأنه من حيث الأثر السياسي أعطى الاحتلال ما كان يحتاجه: الاعتراف الأمريكي المركزي بروايته حول المدينة. ولذلك فإن محاولة الفصل بين المدينة وحدودها لم تُضعف انحياز القرار، بل جعلته أكثر دهاءً؛ إذ جمع بين الحسم السياسي والغموض القانوني في آن واحد. [38]

وقد جاء الرد الدولي سريعًا نسبيًا على هذا التحول الأمريكي. ففي 21كانون الأول/ديسمبر 2017 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/RES/ES-10/19بشأن وضع القدس، بعد استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وذلك بأغلبية 128دولة مقابل 9وامتناع 35.وقد دعا القرار الدول إلى الامتناع عن الاعتراف بأي إجراءات أو تدابير ترمي إلى تغيير طابع القدس أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي، كما دعاها إلى عدم إقامة بعثات دبلوماسية في المدينة. صحيح أن القرار لا يملك، من حيث الإلزام التنفيذي، قوة قرارات مجلس الأمن الملزمة، لكنه عبّر بوضوح عن عزلة الموقف الأمريكي-الإسرائيلي وعن تمسك الغالبية الدولية بعدم شرعية التغيير الأحادي في القدس. غير أن الإشكال لم يكن في غياب الموقف الدولي، بل في محدودية قدرته العملية على ردع واشنطن وتل أبيب، وهو ما كشف مرة أخرى حدود النظام الدولي عندما يتعلق الأمر بالملف الفلسطيني. [39]

ثم انتقل القرار من مستوى الإعلان إلى مستوى التنفيذ المؤسسي حين افتتحت الولايات المتحدة سفارتها في القدس في 14أيار/مايو 2018، في ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني، وهو التوقيت الذي حمل بدوره رسالة سياسية ورمزية شديدة القسوة. فالمسألة لم تعد بعد ذلك مجرد موقف قابل للمراجعة أو التجميد، بل أصبحت بنية دبلوماسية قائمة على الأرض، عنوانها أن واشنطن اختارت أن تتموضع داخل الرواية الإسرائيلية للقدس، لا خارجها. وهنا اكتمل التحول من الانحياز المؤجل إلى الانحياز المتجسد، لأن وجود السفارة في القدس جعل من الاعتراف الأمريكي أمرًا يوميًا مؤسساتيًا، لا مجرد تصريح رئاسي عابر. وقد ترتب على ذلك أن أي تراجع أمريكي لاحق سيصبح أصعب بكثير من الناحيتين السياسية والإدارية، وهو ما يفسر لماذا لم تقدم إدارة بايدن لاحقًا على التراجع عن قرار ترامب رغم اختلاف خطابها في ملفات أخرى. [40]

وزادت الإدارة الأمريكية من عمق هذا التحول عندما أعلنت دمج القنصلية الأمريكية العامة في القدس داخل السفارة الأمريكية الجديدة، وهو ما تم رسميًا في 4آذار/مارس 2019 .وهذه

الخطوة بالغة الأهمية من الناحية السياسية، لأن القنصلية الأمريكية في القدس كانت تاريخيًا تمثل صيغة مختلفة عن السفارة في تل أبيب؛ فقد كانت قناة التعامل المباشر مع الفلسطينيين، وتحمل في بنيتها المؤسسية معنىً ضمنيًا مفاده أن واشنطن لا تدمج الفلسطينيين ضمن العلاقة الثنائية مع إسرائيل. أما بعد الدمج، فقد جرى اختزال العلاقة الأمريكية بالفلسطينيين ضمن هيكل السفارة الموجودة في القدس نفسها، بما يعني، عمليًا ورمزيًا، إلغاء حتى المسافة الشكلية السابقة بين التمثيل الأمريكي لدى الاحتلال وبين التعامل مع الفلسطينيين. لقد كانت هذه الخطوة رسالة واضحة بأن الإدارة الأمريكية لا تكتفي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، بل تعيد أيضًا هندسة حضورها الدبلوماسي بما يجعل الفلسطينيين ملفًا فرعيًا داخل بعثة متمركزة في القدس المعترف بها أمريكيًا بوصفها عاصمة للاحتلال.[41]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل اكتمل سياسيًا مع طرح إدارة ترامب لخطة السلام من أجل الازدهار في 28كانون الثاني/يناير 2020، المعروفة عربيًا باسم صفقة القرن .فقد نصت الخطة بوضوح على أن القدس ستبقى العاصمة غير المقسمة لإسرائيل، وهو ما يعني، عمليًا، إخراج جوهر السيادة الفلسطينية على القدس من دائرة التفاوض الحقيقي. وبذلك لم يعد الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للاحتلال مجرد موقف منفصل، بل صار جزءًا من تصور أمريكي كامل لتصفية عناصر مركزية في القضية الفلسطينية عبر إعادة تعريفها بما يناسب موازين القوة الإسرائيلية. فصفقة القرن لم تأت بعد الاعتراف بالقدس بوصفها مبادرة سلام محايدة، بل جاءت باعتبارها البناء السياسي الذي يستثمر القرار الأمريكي السابق ويحوّله إلى قاعدة تفاوضية جديدة مفروضة على الفلسطينيين.[42]

ثم جاءت اتفاقات أبراهام الموقعة في 15أيلول/سبتمبر 2020 لتضفي بعدًا إقليميًا إضافيًا على هذا التحول. فهذه الاتفاقات لم تكن في ذاتها قرارًا متعلقًا بالقدس مباشرة، لكنها ساهمت في إعادة ترتيب البيئة الإقليمية المحيطة بالقضية الفلسطينية، من خلال دفع التطبيع العربي-الإسرائيلي إلى الأمام من دون اشتراط حل قضية القدس أو إنهاء الاحتلال. وهكذا جرى، للمرة الأولى بهذا الوضوح، الفصل بين مسار التطبيع ومسار استعادة الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك الحق في القدس. وكان لهذا أثر بالغ الخطورة؛ لأن القدس لم تعد، في المقاربة الأمريكية الجديدة، العائق الحاسم أمام إعادة دمج الاحتلال في المنطقة، بل صارت مسألة يمكن تجاوزها إقليميًا، حتى لو بقيت معلقة أو مفروضة بالأمر الواقع على الفلسطينيين.[43]

وعندما تسلّمت إدارة جو بايدن السلطة، بدا في البداية أن هناك محاولة للتمييز بينها وبين إدارة ترامب في الملف الفلسطيني. فقد أعلن وزير الخارجية أنتوني بلينكن في 25أيار/مايو 2021 نية الإدارة إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس لخدمة الفلسطينيين، في خطوة فُهمت على أنها محاولة لاستعادة جزء من التوازن الرمزي المفقود. لكن هذا التوجه لم يتحول إلى استعادة فعلية للوضع السابق. ففي الوثائق الرسمية اللاحقة لوزارة الخارجية الأمريكية ظهر مكتب الشؤون الفلسطينية داخل بعثة القدس بوصفه الصيغة المؤسسية المعتمدة، كما استمرت السفارة الأمريكية في القدس قائمة، مع وجود مكتب فرعي في تل أبيب، لا العكس. وبذلك حافظت إدارة بايدن، عمليًا، على البنية التي أنتجها ترامب، وإن حاولت تخفيف حدتها الخطابية بإحياء قنوات اتصال محدودة مع الفلسطينيين.[44]

واللافت في هذا السياق أن بعض التقارير الرسمية الأمريكية الحديثة ما زالت تستخدم توصيفًا قانونيًا يقر بأن القدس الشرقية من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/يونيو 1967، وهو ما يكشف استمرار التناقض داخل البنية الأمريكية نفسها بين اللغة القانونية في بعض الوثائق، وبين البنية الدبلوماسية والسياسية التي كرّستها واشنطن على الأرض. فهذا التناقض يدل على أن واشنطن لم تنجح في حل الإشكال القانوني للقدس، بل اكتفت بتجاوزه سياسيًا عبر القوة والمؤسسة والتموضع الإقليمي. ومن هنا فإن التحولات الحديثة في السياسة الأمريكية تجاه القدس لا تعبّر عن وضوح قانوني بقدر ما تعبّر عن قدرة سياسية على فرض مسار منحاز، حتى في ظل بقاء التناقضات القانونية قائمة داخل الخطاب الأمريكي نفسه.[45]

المطلب الثاني: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة وانعكاساته على القضية الفلسطينية

مثّل قرار الإدارة الأمريكية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تحولًا مهمًا في السياسة الأمريكية تجاه المدينة، لأنه نقل الموقف الأمريكي من مرحلة التأجيل والغموض الدبلوماسي إلى مرحلة الإعلان السياسي الصريح. فقد أنهى هذا القرار عمليًا سياسة التأجيل الرئاسي التي اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ صدور قانون سفارة القدس عام 1995، وفتح الطريق أمام نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 14 أيار/مايو 2018.

ولم يكن هذا القرار مجرد إجراء دبلوماسي يتعلق بمكان السفارة، بل كان خطوة سياسية ذات دلالات عميقة، لأنه منح الموقف الإسرائيلي دعمًا أمريكيًا مباشرًا في واحدة من أكثر قضايا الصراع حساسية. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية أعلنت أن القرار لا يحدد حدود السيادة الإسرائيلية في القدس ولا يحسم قضايا الوضع النهائي، فإن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أضعف عمليًا الموقف الفلسطيني، وأعطى إسرائيل أفضلية تفاوضية وسياسية في ملف المدينة.

وقد ترتب على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس تكريس التحول الجديد في الموقف الأمريكي، إذ أصبح الاعتراف الأمريكي واقعًا دبلوماسيًا ومؤسسيًا لا مجرد تصريح سياسي. كما أن دمج القنصلية الأمريكية العامة في القدس ضمن السفارة الأمريكية لاحقًا أضعف التمثيل السياسي المستقل للفلسطينيين، وجعل التعامل الأمريكي معهم مرتبطًا ببنية دبلوماسية مركزها السفارة الموجودة في القدس.[46]

فالقدس الشرقية ليست تفصيلًا هامشيًا في المشروع الوطني الفلسطيني، بل هي العاصمة السياسية والرمزية لأي دولة فلسطينية مستقلة. وعندما تعترف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة للاحتلال، ثم تحافظ على سفارتها فيها، وتطرح خطة تعتبر القدس غير المقسمة عاصمة لإسرائيل، فإنها لا تسحب ملفًا تفاوضيًا فحسب، بل تضرب جوهر الصيغة التي طالما روجت لها هي نفسها بوصفها حلًا للنزاع. ومن هنا فإن السياسة الأمريكية الحديثة لم تُضعف فقط فرص التفاوض، بل قوّضت الإطار النظري الذي ادعت واشنطن لسنوات أنه يمثل حلًا مقبولًا، لأنها نزعت من الفلسطينيين أهم عنصر سيادي في هذا الحل.[47]

أما الانعكاس الثالث فيتمثل في تعزيز شهية الاحتلال الإسرائيلي لتكريس الأمر الواقع في القدس. فالاحتلال لا يقرأ المواقف الأمريكية قراءة رمزية فقط، بل يستثمرها ميدانيًا وتشريعيًا وإداريًا. ولذلك فإن الاعتراف الأمريكي ونقل السفارة لم يكونا منفصلين عن تسارع سياسات الاستيطان،

وسحب الهويات، والتضييق على الفلسطينيين في القدس، ومحاولات تغيير التوازن الديمغرافي للمدينة. وقد وفرت الخطوة الأمريكية مظلة سياسية ومعنوية لهذه السياسات، لأنها أوصلت رسالة واضحة مفادها أن أخطر إجراء سيادي رمزي يتعلق بالقدس بات ممكنًا من دون أن يترتب عليه رد دولي رادع. وعندما يتيقن الاحتلال من أن راعيه الأكبر لا يكتفي بالحماية، بل يذهب إلى الاعتراف، فإن ذلك يغريه بمزيد من التوسع والتشدد. (48)

والانعكاس الرابع هو إضعاف موقع الولايات المتحدة بوصفها وسيطًا مقبولًا، ولو شكليًا، في نظر الفلسطينيين والعرب .فواشنطن قبل 2017 لم تكن وسيطًا نزيهًا بأي معنى حقيقي، لكن بقاءها في موقع الراعي كان يعتمد على احتفاظها بقدر من الغموض يتيح لها الادعاء بأنها لم تحسم أهم القضايا الجوهرية مسبقًا. وبعد قرار القدس، فقدت حتى هذا الغطاء. ولذلك لم يعد من الممكن الحديث بجدية عن دور أمريكي وسطي في ملف القدس على الأقل، لأن الولايات المتحدة انتقلت من موقع الانحياز الضمني إلى موقع الشراكة العلنية في تثبيت الموقف الإسرائيلي. وهذا التحول لم ينعكس فقط على صورة واشنطن، بل على بنية التفاوض نفسها؛ إذ صار التفاوض، في نظر قطاعات واسعة من الفلسطينيين، مسارًا يجري تحت سقف أمريكي منحاز مسبقًا في واحدة من أهم قضاياه. (49)

كما أن هذه السياسة أدت إلى تعميق أزمة النظام السياسي الفلسطيني وخياراته الاستراتيجية . فحين تصبح القدس هدفًا مباشرًا للتصفية السياسية، بينما تتراجع فعالية المفاوضات وتضعف المرجعية الأمريكية وتتسع مساحات التطبيع الإقليمي، يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مأزق مركب: مفاوضات بلا أفق، ورعاية أمريكية غير موثوقة، وانقسام داخلي يبدد القدرة على صياغة استراتيجية موحدة، وضغط ميداني متصاعد في القدس ذاتها. ومن ثم فإن انعكاس السياسة الأمريكية لا يقتصر على المستوى الخارجي، بل يمتد إلى الداخل الفلسطيني، حيث تدفع هذه التحولات نحو إعادة طرح أسئلة كبرى حول جدوى المسار التفاوضي، وحول ضرورة إعادة بناء المرجعية الوطنية الجامعة، وتوسيع أدوات المقاومة الشعبية والقانونية والدبلوماسية. (50)

جدول رقم(1) مو اقف الإدارات الأمريكية من قضية القدس منذ عام 1948

الإدارة الأمريكية	المرحلة الزمنية	الموقف من القدس
هاري ترومان	1945–1953	اعترفت إدارته بإسرائيل عام 1948، لكنها لم تعترف بالقدس عاصمة لها، وحافظت على الموقف الداعي إلى وضع خاص للمدينة وفق قرارات الأمم المتحدة.
دوايت آيزنهاور	1953–1961	استمرت إدارته في عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع إبقاء السفارة الأمريكية خارج المدينة، من دون ممارسة ضغط فعلي لإعادة تفعيل مشروع تدويل القدس.

ليندون جونسون	1963–1969	شهدت إدارته حرب 1967 واحتلال القدس الشرقية، ولم تعترف الولايات المتحدة بضم المدينة أو توحيدها تحت السيادة الإسرائيلية، لكنها لم تتخذ إجراءات رادعة ضد الإجراءات الإسرائيلية.
ريتشارد نيكسون	1969–1974	حافظت إدارته على ربط وضع القدس بالتسوية السياسية، مع استمرار الدعم الاستراتيجي لإسرائيل وعدم الاعتراف الرسمي بالضم الإسرائيلي للقدس الشرقية.
جيرالد فورد	1974–1977	واصلت إدارته النهج ذاته القائم على التحفظ القانوني تجاه ضم القدس، مع إبقاء الملف ضمن إطار التسوية السياسية العامة للصراع العربي–الإسرائيلي.
جيمي كارتر	1977–1981	ركزت إدارته على مسار التسوية بعد كامب ديفيد، ولم تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما استمر الموقف الأمريكي في اعتبار وضع المدينة من القضايا التي يجب أن تُحسم تفاوضيًا.
رونالد ريغان	1981–1989	رفضت إدارته الاعتراف القانوني بضم القدس، لكنها حافظت على التحالف الوثيق مع إسرائيل، ولم تمارس ضغطًا عمليًا لوقف السياسات الإسرائيلية في المدينة.
جورج بوش الأب	1989–1993	ارتبط موقفه بمؤتمر مدريد ومسار التسوية، حيث بقيت القدس ضمن القضايا المؤجلة للتفاوض، مع استمرار عدم الاعتراف الأمريكي الرسمي بالسيادة الإسرائيلية عليها.
بيل كلينتون	1993–2001	شهدت إدارته اتفاق أوسلو وقانون سفارة القدس لعام 1995، لكنها استخدمت سلطة التأجيل الرئاسي ولم تنقل السفارة إلى القدس حفاظًا على مسار التسوية.
جورج بوش الابن	2001–2009	استمر في استخدام التأجيل الرئاسي لنقل السفارة، مع دعم سياسي قوي لإسرائيل، وإبقاء القدس ضمن قضايا الوضع النهائي في الخطاب الرسمي الأمريكي.
باراك أوباما	2009–2017	واصل تأجيل نقل السفارة، ولم يعترف رسميًا بضم القدس الشرقية، مع بقاء الموقف الأمريكي قائمًا على أن وضع القدس النهائي يُحسم بالمفاوضات.
دونالد ترامب	2017–2021	أنهى سياسة التأجيل، واعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل عام 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها عام 2018، في تحول علني لصالح الموقف الإسرائيلي.

جو بايدن	2021–	لم يتراجع عن قرار نقل السفارة، وأبقى السفارة الأمريكية في القدس، رغم استخدام خطاب سياسي أقل صدامية تجاه الفلسطينيين مقارنة بإدارة ترامب.

ومن الانعكاسات الخطيرة كذلك إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية على حساب مركزية القدس في النظام العربي الرسمي .فقد ساهمت السياسة الأمريكية، وخاصة في عهد ترامب، في نقل مركز الثقل الإقليمي من منطق الأرض مقابل السلام إلى منطق السلام أو التطبيع بمعزل عن الأرض. ومع توقيع اتفاقات أبراهام، ظهر بوضوح أن الإدارة الأمريكية تدفع باتجاه بيئة إقليمية جديدة تستطيع فيها بعض الدول الانتقال إلى علاقات مفتوحة مع الاحتلال من دون اشتراط معالجة قضية القدس. وهذا يعني أن القدس لم تعد، في المنظور الأمريكي الإقليمي الجديد، شرطًا سابقًا للتسوية أو التطبيع، بل ملفًا يمكن تجميده أو تحييده مؤقتًا. ومثل هذا التحول يحمل آثارًا بعيدة المدى على مستقبل القضية الفلسطينية، لأنه يضعف أحد أهم مصادر ضغطها التقليدية، أي الارتباط البنيوي بين علاقات الاحتلال بالعالم العربي وبين التزامه بأي تسوية عادلة و لكن هذه السياسة، على الرغم من خطورتها، لم تؤدِّ إلى تصفية القضية الفلسطينية ولا إلى إلغاء مركزية القدس في الوعي الفلسطيني والعربي. فقرار واشنطن لم ينجح في خلق شرعية قانونية جديدة للقدس، كما أن القرارات الأممية اللاحقة، والرفض الدولي الواسع، واستمرار اعتبار القدس الشرقية أرضًا محتلة في كثير من الوثائق الدولية وحتى في بعض الصياغات الأمريكية الرسمية، كلها تؤكد أن السياسة الأمريكية استطاعت تغيير ميزان القوة السياسي، لكنها لم تستطع محو الأساس القانوني والتاريخي للقضية. وهذا يعني أن مستقبل القضية الفلسطينية، وإن تعرض لضغط شديد، ما يزال مفتوحًا على إمكانات المقاومة القانونية والسياسية والشعبية، شريطة أن تمتلك القيادة الفلسطينية والعربية أدوات فعالة لاستثمار هذا الرفض الدولي بدل الاكتفاء بتسجيله. (51)

الخاتمة:

يتضح من خلال البحث أن السياسة الأمريكية تجاه القدس لم تكن سياسة ثابتة في أسلوبها، لكنها حافظت على جوهر عام يقوم على دعم الموقف الإسرائيلي بدرجات متفاوتة. فقد بدأت هذه السياسة منذ عام 1948 بتحفظ قانوني تجاه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع عدم ممارسة ضغط فعلي يمنع تكريس السيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية. ثم تعمق هذا النهج بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967، حين استمرت الولايات المتحدة في عدم الاعتراف القانوني بالضم، لكنها لم تتخذ موقفًا عمليًا رادعًا تجاه الإجراءات الإسرائيلية في المدينة.

وقد أظهر البحث أن إدراج القدس ضمن مسار التسوية السياسية، ولا سيما منذ كامب ديفيد وأوسلو، أدى إلى نقل القضية من مجال الإلزام القانوني الدولي إلى مجال التفاوض المؤجل، وهو ما أتاح لإسرائيل وقتًا إضافيًا لتغيير الوقائع على الأرض. كما مثّل قانون سفارة القدس لعام 1995 منعطفًا مهمًا، لأنه وضع أساسًا تشريعيًا داخليًا للاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، حتى وإن جرى تأجيل التنفيذ حتى عام 2017.

وتوصل البحث كذلك إلى أن قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها لم يكن تحولًا مفاجئًا، بل جاء نتيجة تراكم سياسي وتشريعي طويل داخل السياسة الأمريكية. وقد أسهم هذا القرار في إضعاف فرص التسوية العادلة، وتقليص قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط المقبول، وتعزيز سياسة فرض الأمر الواقع في القدس.

ومع ذلك، فإن السياسة الأمريكية لم تنجح في تغيير الوضع القانوني الدولي للقدس، إذ ما تزال قرارات الأمم المتحدة تؤكد عدم شرعية الإجراءات الأحادية التي تستهدف تغيير وضع المدينة. ومن ثم فإن مستقبل القدس يبقى مرتبطًا بقدرة الفلسطينيين والعرب على تفعيل الأدوات السياسية والقانونية والدبلوماسية، وإعادة تثبيت القدس بوصفها قضية سيادة وحق وهوية، لا مجرد ملف تفاوضي مؤجل.

الاستنتاجات

1. أثبت البحث أن السياسة الأمريكية تجاه القدس لم تكن حيادية، بل اتسمت بانحياز تدريجي لصالح الموقف الإسرائيلي، مع اختلاف درجة هذا الانحياز من مرحلة إلى أخرى.
2. أظهر البحث أن مرحلة 1948–1967 كانت مرحلة تأسيسية في الموقف الأمريكي من القدس، إذ اعترفت الولايات المتحدة بإسرائيل، لكنها لم تعترف رسميًا بالقدس عاصمة لها.
3. تبيّن أن الولايات المتحدة حافظت في البداية على تحفظ قانوني تجاه وضع القدس، لكنها لم تمارس ضغطًا فعليًا يمنع إسرائيل من تكريس سيطرتها على القدس الغربية بعد عام 1948.
4. كشفت الدراسة أن احتلال القدس الشرقية عام 1967 مثّل نقطة تحول مهمة، إذ أصبحت المدينة كاملة تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما بقي الموقف الأمريكي قائمًا على عدم الاعتراف القانوني بالضم مع غياب الردع العملي.
5. بيّن البحث أن إحالة قضية القدس إلى مسار التسوية السياسية وقضايا الوضع النهائي أضعفت البعد القانوني الدولي للقضية، ومنحت إسرائيل وقتًا إضافيًا لتغيير الوقائع على الأرض.
6. توصل البحث إلى أن قانون سفارة القدس لعام 1995 شكّل منعطفًا مهمًا، لأنه منح الانحياز الأمريكي تجاه القدس أساسًا تشريعيًا داخليًا، حتى وإن جرى تأجيل تنفيذه لسنوات.
7. أوضح البحث أن استخدام الإدارات الأمريكية المتعاقبة لسلطة التأجيل الرئاسي لم يكن تراجعًا عن مضمون قانون سفارة القدس، بل كان تأجيلًا سياسيًا لتوقيت التنفيذ.
8. أثبت البحث أن قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل عام 2017 ونقل السفارة إليها عام 2018 لم يكن قرارًا مفاجئًا، بل جاء نتيجة تراكم سياسي وتشريعي طويل.
9. أظهر البحث أن القرار الأمريكي أضعف فرص التسوية العادلة، وقلّص قدرة الولايات المتحدة على الظهور بوصفها وسيطًا مقبولًا في الصراع العربي–الإسرائيلي.
10. خلص البحث إلى أن السياسة الأمريكية، رغم تأثيرها السياسي الكبير، لم تنجح في تغيير الوضع القانوني الدولي للقدس، ولم تُلغِ الحقوق الفلسطينية التاريخية والسياسية في المدينة.

التوصيات

1. ضرورة إعادة التأكيد عربيًا ودوليًا على الوضع القانوني الخاص للقدس، وعدم التعامل مع القرارات الأمريكية أو الإسرائيلية الأحادية بوصفها وقائع منشئة للشرعية .
2. تفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية الفلسطينية والعربية في المحافل الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، لمواجهة محاولات تغيير الوضع السياسي والقانوني للمدينة .
3. عدم حصر قضية القدس في إطار المفاوضات السياسية المؤجلة، بل ربطها بقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة وعدم شرعية الإجراءات الأحادية .
4. تعزيز الدراسات الأكاديمية العربية التي تعتمد على الوثائق الأمريكية الرسمية، مثل وثائق وزارة الخارجية والبيت الأبيض والكونغرس، لفهم أعمق لصناعة القرار الأمريكي تجاه القدس .
5. ضرورة بناء موقف عربي أكثر وضوحًا تجاه أي مسار تسوية لا يضمن الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية، بوصفها جزءًا أساسيًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 .
6. تشجيع الباحثين على دراسة أثر قرارات الاعتراف ونقل السفارة في السياسات الإسرائيلية اللاحقة داخل القدس، ولا سيما في مجالات الاستيطان والتهويد وتغيير الواقع الديمغرافي.

الهوامش:

---

(1) نور مصالحة، فلسطين: أربعة آلاف عام في التاريخ، ترجمة فكتور موسى سحاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020 ص 75 .

(2) محمد يوسف علوان، "المركز القانوني للقدس في القانون الدولي"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 5، ع 3، 2013، ص 127-158

(3) شفيق المصري، "القدس في القانون الدولي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 114، ربيع 2018، ص 7-16.

(4) شادي عدنان الشديفات، "الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي: فوضى الماضي والحاضر"، دراسات: علوم الشريعة والقانون، مج 44، ملحق 1، 2017، ص 43-55.

(5) حكيم العمري، "أسانيد السيادة الفلسطينية على القدس في القانون الدولي"، مجلة جيل حقوق الإنسان، مج 5، ع 32، تموز 2018، ص 79-97.

(6) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 181 (II) بشأن مستقبل حكومة فلسطين، الوثيقة A/RES/181(II)، الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

(7) نظمي الجعبة، "المسجد الأقصى: تجليات الصراع والسيطرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 27، ع 105، 2016، ص 164-177.

(8) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 303 (IV) بشأن مسألة نظام دولي لمنطقة القدس وحماية الأماكن المقدسة، الوثيقة A/RES/303(IV)، الصادر في 9 كانون الأول/ديسمبر 1949.

(9) عبد الرؤوف أرناؤوط، "50 عامًا على احتلال القدس الشرقية: سياسات القضم والإبعاد والتهويد تتواصل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 28، ع 111، 2017، ص 160-164.

[10] عبد الناصر محمد سرور، "الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس، 1967-2009"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 26، نيسان 2010، ص 110-127.

[11] خير الدين رحوي، ومنير موسى أبو رحمة، "السياسة الأمريكية تجاه القدس في قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، ع 10، حزيران 2019، ص 325-340.

[12] فادي جمعة، وأيمن يوسف، "القدس في سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياقات العامة"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مج 6، ع 1، 2020، ص 156-184.

[13] رويد عادل أبو عمشة، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس: نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج 28، ع 1، 2020، ص 256-278.

[14] بلال بوعكيرة، وصباح مربوة، "مركز القدس في القانون الدولي على ضوء نقل السفارة الأمريكية"، مجلة دراسات وأبحاث، مج 12، ع 3، 2020، ص 103-111.

[15] محمد نقموش، وأحمد ميلودية، "قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس: دراسة قانونية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، ع 3، 2018، ص 442-455.

[16] حكيم العمري، "الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل من منظور القانون الدولي"، مجلة الحوار المتوسطي، مج 10، ع 1، آذار 2019، ص 355-371.

[17] سرور، عبد الناصر محمد، الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس، 1967-2009، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 26، نيسان 2010، ص 110-127.

[18] الحسيني، سنية، العملية السلمية الفلسطينية-الإسرائيلية بين مقاربتين متناقضتين، المستقبل العربي، مج 37، ع 426، آب 2014، ص 116-131.

[19] مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 242 (1967)، الوثيقة S/RES/242 (1967)، المعتمد في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967.

[20] السهلي، نبيل محمود، الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 267، ربيع 2017، ص 58-73.

[21] الدبش، أحمد صبري، القدس في العقل الأمريكي، المستقبل العربي، مج 42، ع 484، حزيران 2019، ص 38-66.

[22] رحوي، خير الدين، وأبو رحمة، منير موسى، السياسة الأمريكية تجاه القدس في قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967، دراسات إنسانية واجتماعية، ع 10، حزيران 2019، ص 325-340.

[23] الأقرع، عبدالقادر محمود محمد، مدى مشروعية القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة مصر المعاصرة، مج 110، ع 533، كانون الثاني 2019، ص 5-64.

[24] أبو عمشة، رويد عادل، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس: نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج 28، ع 1، كانون الثاني 2020، ص 256-278.

(25) جمعة، فادي، ويوسف، أيمن، القدس في سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياقات العامة، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مج 6، ع 1، حزيران 2020، ص 156-184.

(26) عزم، أحمد جميل، تحولات عملية صنع القرار الأميركي بشأن القدس، سياسات عربية، ع 43، آذار 2020، ص 33-50.

(27) عودة، تغريد وليم سعد، وجبر، أريج علي خليل، التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية: دراسة حالة "قانون سفارة القدس"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع 28، 2020، ص 75-90.

(28) بوعكيرة، بلال، ومريوة، صباح، مركز القدس في القانون الدولي على ضوء نقل السفارة الأمريكية، مجلة دراسات وأبحاث، مج 12، ع 3، تموز 2020، ص 103-111.

(29) عودة، تغريد وليم سعد، أثر العوامل الداخلية في القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، 2020.

(30) حشيش، مسعود عبداللطيف أحمد، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2020 ص 98 .

(31) الجمل، بهاء الدين عدنان إبراهيم، نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس في القانون الدولي: دراسة تحليلية في ضوء القرارات الدولية والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2021، ص 150-160.

(32) زامونة، عبدالحكيم ضوء، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: مبرراته وتبعاته، *مجلة أبحاث*، ع 20، أيلول 2022، ص 320-325.

(33) الجمل، بهاء الدين عدنان إبراهيم، نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس في القانون الدولي: دراسة تحليلية في ضوء القرارات الدولية والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2021، ص 1-192.

(34) مجلس الأمن الدولي، القرار رقم (2016) 2334، الوثيقة (2016) S/RES/2334، المعتمد في 23كانون الأول/ديسمبر 2016.

(35) المواضية، مها سميح كامل، التداعيات السياسية والقانونية لاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2020.ص49 .

(36) الدبش، أحمد صبري، القدس في العقل الأمريكي، المستقبل العربي، مج 42، ع 484، حزيران/يونيو 2019، ص ص 38-50.

(37) علقم، سامي محمد، آثار وانعكاسات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج 5، ع 28، حزيران/يونيو 2021، ص ص 191-210.

(38) العفيف، أحمد خليف؛ محافظة، محمد عبد الكريم، الدبلوماسية الأردنية تجاه قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل 6 كانون الأول 2017، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 13، ع 1، 2021، ص ص 185-212

[39] أرناؤوط، عبد الرؤوف، نقل السفارة الأميركية إلى القدس قنبلة موقوتة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 28، ع 110، نيسان/أبريل 2017، ص ص 195-200.

[40] محسن، أنيس، أرض السفارة الأميركية في القدس: الملكية العربية والمأزق الأميركي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 28، ع 110، نيسان/أبريل 2017، ص ص 161-175.

[41] جلال، طارق، تداعيات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: مسيرات العودة والانتفاضة المقيدة، ضمن: من أجل القدس والأقصى: مقاومة حضارية ممتدة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2021، ص ص 425-443.

[42] عبد اللطيف، فداء، ما تبقى من القدس في ظل الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية، ضمن: من أجل القدس والأقصى: مقاومة حضارية ممتدة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2021، ص ص 174-230.

[43] بوعكيرة، بلال؛ مربوة، صباح، مركز القدس في القانون الدولي: على ضوء نقل السفارة الأمريكية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، حزيران/يونيو 2021، ص ص 768-789.

[44] ثابت، دنيا زاد، نقل السفارة الأمريكية للقدس بين إعلان ترامب والشرعية الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج 11، ع 2، تموز/يوليو 2022، ص ص 244-255.

[45] فلاك، نور الدين، انعكاسات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس دونالد ترامب، المعيار، مج 12، ع 2، كانون الأول/ديسمبر 2021، ص ص 444-450.

[46] العمري، حكيم، القدس بين الشرعية الدولية ومشروع صفقة القرن 2019، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 11، ع 3 (عدد خاص)، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ص ص 407-426.

[47] جودة، محمد طعمة، إعلان ترامب بشأن القدس في ضوء القانون الدولي العام، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مج 1، ع 2، 2020، ص ص360-377.

[48] ثابت، دنيازاد. (2022). نقل السفارة الأمريكية للقدس بين إعلان ترامب والشرعية الدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 11(2)، ص 244–255.

[49] جودة، محمد طعمة. (2020). إعلان ترامب بشأن القدس في ضوء القانون الدولي العام. مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، 1(2)، ص 357–376.

[50] عودة، تغريد وليم. (2022). القدس في السياسة الخارجية الأمريكية. دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ص 59 .

[51] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2022). تقرير معلومات (29): السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (الطبعة الأولى). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

المصادر والمراجع :

أولاً: الكتب

1. مصالحة، نور .فلسطين: أربعة آلاف عام في التاريخ .ترجمة فكتور موسى سحاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
2. عودة، تغريد وليم .القدس في السياسة الخارجية الأمريكية .عمّان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2022.
3. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .تقرير معلومات (29): السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب .بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022.

ثانياً: المقالات في المجلات العلمية

1. علوان، محمد يوسف. "المركز القانوني للقدس في القانون الدولي". المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 5، ع 3، 2013.
2. المصري، شفيق. "القدس في القانون الدولي". مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 114، 2018.
3. الشديفات، شادي عدنان. "الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي: فوضى الماضي والحاضر". دراسات: علوم الشريعة والقانون، مج 44، ملحق 1، 2017.
4. العمري، حكيم. "أسانيد السيادة الفلسطينية على القدس في القانون الدولي". مجلة جيل حقوق الإنسان، مج 5، ع 32، 2018.
5. الجعبة، نظمي. "المسجد الأقصى: تجليات الصراع والسيطرة". مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 27، ع 105، 2016.
6. أرناؤوط، عبد الرؤوف. "50 عامًا على احتلال القدس الشرقية: سياسات القضم والإبعاد والتهويد تتواصل". مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 28، ع 111، 2017.
7. سرور، عبد الناصر محمد. "الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس، 1967-2009". المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 26، 2010.
8. رحوي، خير الدين؛ أبو رحمة، منير موسى. "السياسة الأمريكية تجاه القدس في قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967". مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، ع 10، 2019.
9. جمعة، فادي؛ يوسف، أيمن. "القدس في سياسة الإدارات الأمريكية المتتالية منذ الحرب العالمية الثانية". مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مج 6، ع 1، 2020.
10. أبو عمشة، رويد عادل. "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس: نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس". مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج 28، ع 1، 2020.
11. بوعكيرة، بلال؛ مريوة، صباح. "مركز القدس في القانون الدولي على ضوء نقل السفارة الأمريكية". مجلة دراسات وأبحاث، مج 12، ع 3، 2020.
12. نقموش، محمد؛ ميلودية، أحمد. "قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس: دراسة قانونية". مجلة الفكر القانوني والسياسي، ع 3، 2018.
13. العمري، حكيم. "الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل من منظور القانون الدولي". مجلة الحوار المتوسطي، مج 10، ع 1، 2019.
14. الحسيني، سنية. "العملية السلمية الفلسطينية-الإسرائيلية بين مقاربتين متناقضتين". المستقبل العربي، مج 37، ع 426، 2014.
15. السهلي، نبيل محمود. "الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية". شؤون فلسطينية، ع 267، 2017.
16. الدبش، أحمد صبري. "القدس في العقل الأمريكي". المستقبل العربي، مج 42، ع 484، 2019.

17. الأقرع، عبد القادر محمود محمد. "مدى مشروعية القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي". مجلة مصر المعاصرة، مج 110، ع 533، 2019.
18. عزم، أحمد جميل. "تحولات عملية صنع القرار الأميركي بشأن القدس". سياسات عربية، ع 43، 2020.
19. عودة، تغريد وليم سعد؛ جبر، أريج علي خليل. "التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية". مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع 28، 2020.
20. زامونة، عبد الحكيم ضوء. "الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: مبرراته وتبعاته". مجلة أبحاث، ع 20، 2022.
21. علقم، سامي محمد. "آثار وانعكاسات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس". مجلة العلوم السياسية والقانون، مج 5، ع 28، 2021.
22. العفيف، أحمد خليف؛ محافظة، محمد عبد الكريم. "الدبلوماسية الأردنية تجاه قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل". المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 13، ع 1، 2021.
23. أرناؤوط، عبد الرؤوف. "نقل السفارة الأميركية إلى القدس قنبلة موقوتة". مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 28، ع 110، 2017.
24. محسن، أنيس. "أرض السفارة الأميركية في القدس: الملكية العربية والمأزق الأميركي". مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 28، ع 110، 2017.
25. بوعكيرة، بلال؛ مريوة، صباح. "مركز القدس في القانون الدولي: على ضوء نقل السفارة الأمريكية". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 6، ع 1، 2021.
26. ثابت، دنيا زاد. "نقل السفارة الأمريكية للقدس بين إعلان ترامب والشرعية الدولية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج 11، ع 2، 2022.
27. فلاك، نور الدين. "انعكاسات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس دونالد ترامب". المعيار، مج 12، ع 2، 2021.
28. العمري، حكيم. "القدس بين الشرعية الدولية ومشروع صفقة القرن". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مج 11، ع 3، 2020.
29. جودة، محمد طعمة. "إعلان ترامب بشأن القدس في ضوء القانون الدولي العام". مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مج 1، ع 2، 2020.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. عودة، تغريد وليم سعد .أثر العوامل الداخلية في القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل .رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، 2020.
2. حشيش، مسعود عبد اللطيف أحمد .الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي .رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2020.

3. الجمل، بهاء الدين عدنان إبراهيم .نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس في القانون الدولي: دراسة تحليلية في ضوء القرارات الدولية والشريعة الإسلامية .رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2021.
4. المواضية، مها سميح كامل .التداعيات السياسية والقانونية لاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل .رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2020.

رابعاً: فصول في كتب

1. جلال، طارق. "تداعيات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: مسيرات العودة والانتفاضة المقيدة". ضمن :من أجل القدس والأقصى: مقاومة حضارية ممتدة .القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2021.
2. عبد اللطيف، فداء. "ما تبقى من القدس في ظل الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية". ضمن :من أجل القدس والأقصى: مقاومة حضارية ممتدة .القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2021.

خامساً: الوثائق الدولية والتشريعات الرسمية

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة .القرار رقم (II) 181بشأن مستقبل حكومة فلسطين، الوثيقة A/RES/181(II)، الصادر في 29تشرين الثاني/نوفمبر 1947.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة .القرار رقم (IV) 303بشأن مسألة نظام دولي لمنطقة القدس وحماية الأماكن المقدسة، الوثيقة A/RES/303(IV)، الصادر في 9كانون الأول/ديسمبر 1949.
3. مجلس الأمن الدولي .القرار رقم (1967) 242، الوثيقة (1967) S/RES/242، المعتمد في 22تشرين الثاني/نوفمبر 1967.
4. مجلس الأمن الدولي .القرار رقم (2016) 2334، الوثيقة (2016) S/RES/2334، المعتمد في 23كانون الأول/ديسمبر 2016.
5. الولايات المتحدة الأمريكية .قانون سفارة القدس لسنة 1995 (Jerusalem Embassy Act of 1995)، Public Law 104–45، دخل حيّز النفاذ في 8تشرين الثاني/نوفمبر 1995.
6. البيت الأبيض .بيان الرئيس دونالد ترامب بشأن القدس، الصادر في 6كانون الأول/ديسمبر 2017، والمتضمن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل.
7. وزارة الخارجية الأمريكية .بشأن افتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس، بيان صادر في 14أيار/مايو 2018.
8. وزارة الخارجية الأمريكية .دمج سفارة الولايات المتحدة في القدس مع القنصلية العامة الأمريكية في القدس، بيان صادر في 3آذار/مارس 2019، ونُفِّذ الدمج رسميًا في 4آذار/مارس 2019.

References and Sources

First: Books

1. Musallaha, Nur. *Palestine: Four Thousand Years of History*. Translated by Victor Mousa Sahhab. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2020.

2. Ouda, Taghreed William. *Jerusalem in American Foreign Policy*. Amman: Dar Ward Al-Urduniyya for Publishing and Distribution, 2022.
3. Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations. *Information Report (29): American Behavior toward the Palestinian Cause during the Trump Era*. Beirut: Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2022.

Second: Articles in Scholarly Journals

1. Alwan, Muhammad يوسف. "The Legal Status of Jerusalem in International Law." *The Jordanian Journal of Law and Political Science*, vol. 5, no. 3, 2013.
2. Al-Masri, Shafiq. "Jerusalem in International Law." *Journal of Palestine Studies*, no. 114, 2018.
3. Al-Shdeifat, Shadi عدنان. "Legal Considerations on the Status of Jerusalem in International Law: The Chaos of the Past and Present." *Dirasat: Sharia and Law Sciences*, vol. 44, suppl. 1, 2017.
4. Al-Omari, Hakim. "The Bases of Palestinian Sovereignty over Jerusalem in International Law." جيل *Human Rights Journal*, vol. 5, no. 32, 2018.
5. Al-Ja'bah, Nazmi. "Al-Aqsa Mosque: Manifestations of Conflict and Control." *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 105, 2016.
6. Arnaout, Abdel Raouf. "Fifty Years after the Occupation of East Jerusalem: Policies of Encroachment, Expulsion, and Judaization Continue." *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 111, 2017.
7. Surour, Abdel Nasser Muhammad. "The American Position toward the Jerusalem Issue, 1967–2009." *Arab Journal of Political Science*, no. 26, 2010.
8. Rahoui, Khair الدين, and Munir Mousa Abu Rahma. "American Policy toward Jerusalem in UN Security Council Resolution 242 of 1967." *Journal of Human and Social Studies*, no. 10, 2019.
9. Jum'a, Fadi, and Ayman Youssef. "Jerusalem in the Policy of Successive American Administrations since the Second World War." *Arab American University Journal of Research*, vol. 6, no. 1, 2020.
10. Abu Amsha, Rowaid Adel. "United States Policy toward the City of Jerusalem: The Transfer of the U.S. Embassy from Tel Aviv to Jerusalem." *Islamic University Journal of Human Research*, vol. 28, no. 1, 2020.
11. Bouakira, Bilal, and Sabah Marioua. "The Status of Jerusalem in International Law in Light of the Transfer of the U.S. Embassy." *Journal of Studies and Research*, vol. 12, no. 3, 2020.

12. Naqmoush, Muhammad, and Ahmad Miloudia. "President Trump's Decision to Move the American Embassy to the City of Jerusalem: A Legal Study." *Journal of Legal and Political Thought*, no. 3, 2018.
13. Al-Omari, Hakim. "The American Recognition of Jerusalem as the Capital of Israel from the Perspective of International Law." *Mediterranean Dialogue Journal*, vol. 10, no. 1, 2019.
14. Al-Husseini, Saniyya. "The Palestinian-Israeli Peace Process between Two Contradictory Approaches." *Al-Mustaqbal Al-Arabi*, vol. 37, no. 426, 2014.
15. Al-Sahli, Nabil Mahmoud. "American Administrations and the Palestinian Cause." *Palestinian Affairs*, no. 267, 2017.
16. Al-Dabash, Ahmad Sabri. "Jerusalem in the American Mind." *Al-Mustaqbal Al-Arabi*, vol. 42, no. 484, 2019.
17. Al-Aqra', Abdel Qader Mahmoud Muhammad. "The Legality of the American Decision Recognizing Jerusalem as the Capital of Israel in Light of International Law." *Misr Contemporary*, vol. 110, no. 533, 2019.
18. Azm, Ahmad Jamil. "Transformations in American Decision-Making on Jerusalem." *Arab Policies*, no. 43, 2020.
19. Ouda, Taghreed William Saad, and Areej Ali Khalil Jabr. "American Political Repercussions of Changing the Rules of the Game regarding the Palestinian Cause." جيل *Journal of Political Studies and International Relations*, no. 28, 2020.
20. Zamouna, Abdel Hakim Dhou. "American Recognition of Jerusalem as the Capital of Israel: Its Justifications and Consequences." *Abhath Journal*, no. 20, 2022.
21. Alqam, Sami Muhammad. "Effects and Repercussions of the Transfer of the American Embassy to Jerusalem." *Journal of Political Science and Law*, vol. 5, no. 28, 2021.
22. Al-Afif, Ahmad Khalif, and Muhammad Abdel Karim Muhafaza. "Jordanian Diplomacy toward the Decision Recognizing Jerusalem as the Capital of Israel." *The Jordanian Journal of Law and Political Science*, vol. 13, no. 1, 2021.
23. Arnaout, Abdel Raouf. "Moving the American Embassy to Jerusalem: A Time Bomb." *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 110, 2017.
24. Mohsen, Anis. "The Land of the American Embassy in Jerusalem: Arab Ownership and the American Dilemma." *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 110, 2017.

25. Bouakira, Bilal, and Sabah Marioua. "The Status of Jerusalem in International Law: In Light of the Transfer of the American Embassy." *Al-Ustadh Al-Bahith Journal for Legal and Political Studies*, vol. 6, no. 1, 2021.
26. Thabet, Dounia Zad. "The Transfer of the American Embassy to Jerusalem between Trump's Declaration and International Legitimacy." *Algerian Journal of Security and Development*, vol. 11, no. 2, 2022.
27. Flak, Nour الدين. "The Repercussions of the U.S. National Security Strategy on the Palestinian Cause during the Presidency of Donald Trump." *Al-Mi'yar*, vol. 12, no. 2, 2021.
28. Al-Omari, Hakim. "Jerusalem between International Legitimacy and the Deal of the Century Project." *Academic Journal of Legal Research*, vol. 11, no. 3, 2020.
29. جودة, Muhammad Tu'ma. "Trump's Declaration on Jerusalem in Light of Public International Law." *Maysan Journal of Comparative Legal Studies*, vol. 1, no. 2, 2020.

Third: Theses and Dissertations

1. Ouda, Taghreed William Saad. *The Impact of Internal Factors on the American Decision to Recognize Jerusalem as the Capital of Israel*. Unpublished PhD dissertation, Mu'tah University, 2020.
2. Hashish, Masoud Abdel Latif Ahmad. *The American Recognition of Jerusalem as the Capital of the Israeli Occupation State in Light of International Law*. Master's thesis, An-Najah National University, 2020.
3. Al-Jamal, Baha الدين Adnan Ibrahim. *The Transfer of the American Embassy to Jerusalem in International Law: An Analytical Study in Light of International Resolutions and Islamic Sharia*. Master's thesis, Islamic University of Gaza, 2021.
4. Al-Mawadiyah, Maha Samih Kamel. *The Political and Legal Repercussions of the Recognition by the United States of America of Jerusalem as the Capital of Israel*. Master's thesis, Mu'tah University, 2020.

Fourth: Chapters in Books

1. Jalal, Tariq. "The Repercussions of Moving the American Embassy to Jerusalem: The Marches of Return and the Restricted Intifada." In *For Jerusalem and Al-Aqsa: An Extended Civilizational Resistance*. Cairo: Center for Civilization Studies and Research, 2021.

2. Abdel Latif, Fidaa. "What Remains of Jerusalem under the Israeli Colonial Offensive." In *For Jerusalem and Al-Aqsa: An Extended Civilizational Resistance*. Cairo: Center for Civilization Studies and Research, 2021.

Fifth: International Documents and Official Legislation

1. United Nations General Assembly. Resolution 181 (II) on the Future Government of Palestine, document A/RES/181(II), issued on 29 November 1947.
2. United Nations General Assembly. Resolution 303 (IV) on the Question of an International Regime for the Jerusalem Area and the Protection of the Holy Places, document A/RES/303(IV), issued on 9 December 1949.
3. United Nations Security Council. Resolution 242 (1967), document S/RES/242 (1967), adopted on 22 November 1967.
4. United Nations Security Council. Resolution 2334 (2016), document S/RES/2334 (2016), adopted on 23 December 2016.
5. United States of America. *Jerusalem Embassy Act of 1995*, Public Law 104–45, entered into force on 8 November 1995.
6. The White House. Statement by President Donald Trump on Jerusalem, issued on 6 December 2017, including the recognition of Jerusalem as the capital of Israel.
7. U.S. Department of State. On the Opening of the United States Embassy in Jerusalem, statement issued on 14 May 2018.
8. U.S. Department of State. Merger of the U.S. Embassy in Jerusalem with the U.S. Consulate General in Jerusalem, statement issued on 3 March 2019, officially implemented on 4 March 2019.

American Policy toward Jerusalem in Light of U.S. Support for Israel since 1948: A Historical Analytical Study

Dr. Yasmin Mohi Abdul Rahim

Presidency of the Iraqi University

Gmail Sirh.idh2@gma.com

Keywords: Jerusalem, American policy, Israeli occupation

Summary:

This study examines American policy toward Jerusalem in light of U.S. support for Israel since 1948. It analyzes the development of the American position from Israel's control over West Jerusalem after the 1948 war, through the occupation of East Jerusalem in 1967, to the U.S. recognition of Jerusalem as Israel's capital in 2017 and the relocation of the American embassy in 2018. The study argues that U.S. policy was not neutral, but gradually shifted from diplomatic ambiguity to explicit political support for the Israeli position. It also shows that this policy weakened the prospects of a just settlement, while failing to alter the international legal status of Jerusalem or eliminate Palestinian rights in the city.